# مقدار المبلغ المختلس (١٢) ملياراً و ٥٨٣ مليون دينار أمين العاصمة صابر العيساوي لـ ( ﴿ عَلَى ):

# تمريحات رئيس مجلس المافعاة أسميت بمروب

حاوره / يوسف المحمداوي تصوير/ مهدي الخالدي حوار استفرق مع الانتظار خمس ساعات ، ليشارك الجوع ضجر الانتظار ، في معاناتنا ، لكن كرم الضيف في لاعتذار والمعلومات ضيقا مساحة الجزع، بترحاب عال وادب رفيع وسعة صدر، استقبل امين العاصمة الدكتور صابر العيساوي (المدى) في صفحة ضيف الخميس، ليحدثها بإسهاب عن قضية الاختلاس التي حدثت في امانة بغداد الشهر الماضي، مؤكداً لها ان قيمة المبلغ المختلس بعد التدقيقات التي اجرتها الامانة بالاشتراك مع لجنة من هيئة النزاهة بلغ ١٢ ملياراً و ٥٨٣ مليون دينار عراقي، وان الامانة استطاعت بعد اجراءاتها السريعة وضع اليد على ٩٥% من المبلغ المختلس، ويرى العيساوي، ان التصريحات التي ادلى بها رئيس مجلس محافظة بغداد

واستغرب العيساوي تصريحات بعض المسؤولين في مجلس محافظة بغداد بشأن اتهامهم لمسؤولين كبارفي الامانة بالاشتراك في قضية الاختلاس، وعد تلك التصريحات مضللة وغير مبنية على ادلة وحقائق مشيراً الى ان تلكُ الجهات غير تحقيقية ، وتحدث الامين بإسهاب عن المشاريع التي تقوم بها الامانة وأوضح الامين آليات توزيع قطع الاراضي الخاصة التي امر بها مجلس الوزراء لوزرائه وموظفيه ، موضحاً بأن كتاب المجلس لم يشمل اعضاء البرلمان في توزيع الاراضي بالرغم من مطالبة البرلمان للامانة بذلك وفيما يلي نص الحوار:

أبراج الاتصالات كشفت مواقع

جانب الرصافة.

اسهمت بهروب واختفاء المتهمة مبيناً ان عدد المحتجزين لدى هيئة النزاهة بشأن القضية الان (٢٣) متهماً

(٧) منهم من افراد عائلة المتهمة ، و(٩) منهم من موظفي المصرف العقاري، والبقية من موظفي امانة بغداد،

### قدمت استقالتي مرتين ورفضت

×من هو صابر العيساوي؟ -صابر نبات حافظ العيساوي ، ولدت في بغداد ١٩٦٨/١/٢١ في مدينة الشعلة ، حيث اكملت الابتدائية والمتوسطة فيها، وأكملت الاعدادية في الكاظمية، بعدها دخلت كلية الزراعة جامعة بغداد، وحصلت على تقدير جيد جداً وكنت الاول على القسم والثالث على الكلية ، بعد البكالوريوس حصلت على الماجستير بتقدير امتياز، ثم حصلت على الدكتوراه في الزراعة، عشت حياتي في بغداد ولم اغادرها، وفي عام ٢٠٠٥ شاركت في انتخابات مجالس المحافظات وفزت كعضو مجلس محافظة ، ورشحت الى مجلس الوزراء من ضمن ثلاثة وزراء مرشيحين لمنصب امين العاصيمة، وفي ۲۰۰٥/٩/۲۸ قرر مجلس الوزراء شغل هذا المنصب وباشرت العمل في ٢٠٠٥/١٠/١ ، وبعد انتهاء السنوات الاربع لعمل مجالس المحافظات ، بدأت الدورة الانتخابية الثانية لعام ۲۰۰۸ ، وشماركت فيها وفنت وكنت الاول في عدد الاصبوات ، ولغرض تبادل الادوار التنفيذية ، قمت بتقديم استقالتي من الامانة الى دولة رئيس الوزراء لكنها رفضت ، وقدمتها ثانية ورفضت ايضاً تمسكاً بي من قبل رئاسة الوزراء ، لذا انا مستمر في عملى كأمين للعاصمة، ويشرفني ان اكون الضادم الاول لأهالي بغداد، متزوج ولي (٩) اطفال ،(٥) بنات و(٤) اولاد، والى الان اسكن الشعلة القطاع الاول، واصولنا تمتد الى محافظة ميسان قضاء الميمونة ، ناحية

# صكوك بأسماء وهمية ومزورة

×قضية الاختلاس التي حدثت في الامانة اثارت الكثير من الجدل في الشارع العراقي، وحتى نقطع دابس الحديث عنها ، نريد الحقيقة بأدق تفاصيلها وسننقلها بأمانة وحرص خدمة للمصلحة العامة؟

-نحن نعلم بأنكم دائماً تبحثون عن الحقيقة لذا سأتكلم واطلعكم على وثائق وكتب رسمية ، لتكون شاهدة على كل ما اقوله لكم، في يوم ١٦ من الشهر الماضي أي بعد احتفالية يوم بغداد قدم لى صباحاً معاون المفتش العام ومدير عام الأدارية مطالعة تحريرية ، تقول ان هناك اختلافاً وتحريفاً في ثلاثة مستندات تخص رواتب الدائرة الادارية للشهر العاشر من هذا العام ، ومجموع هذه المبالغ مليار و(١٩٠) مليون دينار عراقى، وعلى اثر ذلك شكلنا فريقاً تحقيقياً برئاسة المفتش العام، وشكلنا ايضاً فريقاً تدقيقياً لتدقيق المستندات، سواء في الشهر العاشر ام في الشهور السابقة ومنَّذ عام ٢٠٠٦ ، وبدأنا عمليتي التحقيق والتدقيق ، وعندما اطلعنا على الصكوك المزورة والمستندات المحرفة، قمنا بمتابعة الدورة المستندية ، من قام بتنظيمها ، وتدقيقها ومن قام بتحرير الصكوك، واللجنة التي قامت بتوقيعها واللحنة التي صرفتها ، والمصرف الذي قام بصرف المبالغ بالرغم من كون الصكوك باسماء وهمية ومزورة؟! وزارة الداخلية منعت سفر

×ما الاجراء الاولى الذي اتبعتموه؟ -بعد اكتشافنا أن هناك حلقة كاملة من الموظفين لهم ضلوع بالجريمة اتصلت مباشرة بالسيدرئيس مجلس القضاء الاعلى، لأخذ موافقته بشأن تكليف القاضى المنسب لامانة بغداد بأن يصدر اوامر القاء القبض حسب رأى اللجان التحقيقية لجميع من تشير اليه اصابع الاتهام، وبدأت اجراءاتنا في اليوم نفسه، وتم جمع الموظفين الذين لهم علاقة بالموضوع في مكتبى وتم حجزهم بعد تحقيق ابتدائي اجريته بنفسي، وباستثناء موظفين اثنين ، موظف خرج في نفس اليوم لادعائه المرض، وموظفة اخرى تعمل في الحسابات كانت مجازة لوفاة والد زوجها، وتم الاتصال بهما وطالبناهما بالحضور، لكنهما لم يحضرا ، فقمنا بدهم المنطقة ليلاً وتم القاء القبض على الموظف وكذلك دهمنا دار الموظفة ايضاً لكننا لم نعثر عليها ، وبعد (٤٤) دقدقة من كشف القضية اتصلت بمعالى وزير الداخلية ليصدر اوامره بمنع

والتي كانت تدور حولها الشبهات ، وفعلاً اصدر السيد الوزير امراً بذلك ، وسأطلعكم على نسخة من الكتاب الذي بعثه دولة رئيس الوزراء ويشيد بدور الامانة وسرعة اجراءاتها في كشف هذا الملف، وقمنا بتشكيل غرفة عمليات مشتركة مع قيادتي عمليات

المتهمة زينة سعود التميمي من السفر

الكرخ والرصافة ، وكان اغلب عملنا المشترك في الرصافة لكون اغلب المتهمين هم من سكنة

> «هل اتصلتم بالمتهمة الرئيسة وما طبيعة الحديث الذي دار بينكم؟ - واكبنا الاتصال هاتفياً بالمتهمة حتى السباعة الواحدة ظهراً من يوم الثلاثاء السابع عشر من الشهر الماضي، وهي محاولة لاقناعها بالحضور للدوام، وفي الساعة الواحدة والربع انقطع الاتصال مع المتهمة، وعلى اثرها اصدرنا كتاباً من القاضي وقمنا بتسليمه الى مدير شرطة امانة بغداد ومدير قسم الرقابة ، وتم الذهاب الى مؤسسة الاتصالات المسؤولة عن رقم هاتفها، وسحبنا قائمة اتصالاتها واجرينا تنسيقاً مع غرفة عمليات بغداد والجانب الاميركي للكشف عن مواقع الابراج التي اتصلت من خلالها، المهم كشفنا الابراج ودهمنا المواقع التي اتصلت منها، وتوصلنا الى امر بأنها غادرت من كركوك ثم توجهت نحو السليمانية، وسارعنا

بإجراء اتصال مع مدير امن سليمانية وكذلك

بتبيلغ جميع المنافذ

الحدوديـة بـأمـر

وزارة الداخلية

المتهمة من السفر

خيوط كثيرة

×غــير الامـانــة

والجسهات التي

ذكرتها واغلبها

وصسول الضبر

للاعلام؟ -الحــهــات الـتــي

خارج العراق.

مع قائد الفرقة السادسة للبحث عن المتهمة والقاء القبض زوج المتهمة متورط في عليها، علماً اننا قمنا الموضوع ، وحصلنا على التقاضسي بمنع بأنهم قاموا بشراء كشف الأمر اربعة عقارات جديدة جهات امنية، من المستؤول عن

دولار في احدى شركات من المعلومات التي الصيرفة كانت تعلم بالامر هي دولة رئيس الوزراء الذي قمت بتبليغه شخصيا، وكذلك غرفة

عمليات بغداد ومعالى وزيبر الداخلية، ورئيس مجلس القضاء الاعلى ، فالاعلام ومجلس المحافظة لم يعلما بالقضية ، وحتى القاضى اوصى بعدم كشف الامر إعلامياً في تلك الفترة لكونه سيؤدي الي هروب خيوط غير مكتشفة، لكن الذي حدث انى ارسلت يوم ١١/١٧ موقفاً رسمياً الى رئاسة لكنه بعد التحقيقات اعترف بشراء بيت في الوزراء ونسخة منه الى وزارة المالية لاجراء التحقيق مع موظفي المصرف المتواطئ بصرف الصكوك الوهمية والمزورة ونسخة ارسلتها الى مجلس محافظة بغداد لكونه يمثل الحكومة المحلية ويجب إعلامها ، لكن مع الاسف في اليوم التالي فوجئنا برئيس مجلس المحافظة على فضائية العراقية وهو

يكشف القضية ، وكنا نتمنى ان يتصل بنا قبل التصريح، ولله الحمد نحن ألقينا القبض على (٢٣) شخصاً قبل ان يصرح ، وحين عاتبناه على التصريح الذي اسهم في هروب المتهمة، قال لولا تصريحي لما اتخذتم تلك الاجراءات، وأنا اقول له وبالوثائق والادلة: نحن لدينا المتهمون وتواريخ اتصالاتنا مع رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومجلس القضاء وكلها تؤكد بأنها جاءت قبل ذلك التصريح وبعد (٤٤) دقيقة من كشف القضدة قمنا بالتبليغ ، وانا اسأل: كيف صرح وعلى ضوء ماذا؟ أليس على ضوء كتاب الامانة

### الموجه لمجلس المحافظة. زوجها شريك في الجريمة

×لكن مجلس المحافظة اتهم موظفين كباراً داخل الامانة بالاشتراك في قضية

-اتهامنا بهذا الشكل من غير الاستناد الي ادلة واقعية خطأ كبير، وأنا برأيي اذا ما توفرت للمجلس معلومات اكيدة فليكشفها للاعلام ، المهم و أنا مسؤول عن كلامي ومتأكد منه تماماً ، بأن الامانة هي من كشفت القضية ، وقامت بالإجراءات المطلوبة قبل تصريحات رئيس المجلس ونحن نتفاخر بأننا من قام

بكشيف التزوير وليس جهة رقابية اخـرى، وعملية الكشف افضل من عملية التستر. معلومات من اهلها تفید حكومة إقليم كردسستان إلقاء القبض على بعض واربع سيارات حديثة المتهمين ×ألم تتمكنوا فضلاً عن تشغيل مبلغ من الوصبول الى عائلتها ، زوجها قدره خمسة ملايين اهلها والاستفادة

نعم في اليوم الرابع، وصلتنا معلومات تفيد

بأن زوجها متورط في هذا الموضوع، وحصلت مراقبة من خلال استخباراتنا الامنية بالتنسيق مع قائد عمليات الرصافة اللواء عبد الكريم الغزي الذي له الدور الكبير والمساهم الفعال في القاء القبض على المتهمين، وتم القاء القبض على زوج المتهمة، وتبين انه من منطقة حديثة وبالفعل والده متوفى حديثاً، وكانت المتهمة صادقة في هذه المعلومة فقط، في البداية انكر ولم يتعاون حى المهندسين ببغداد بمبلغ (٥٠٠) الف دولار والمبلغ دفعته المتهمة ، وقمنا على الفور بسحب المكاتبة وكذلك المبلغ وقمنا بتسليم النصف مليون دولار الى هيئة النزاهة، وشرعنا بأوامر قضائية وقانوية بدهم سكن المتهمة الكائن في حي الغدير، وحصلنا على

اربعة عقارات جديدة ، البيت الذي باسم زوجها والذي لم يتم تحويله الى ملكيته وكذلك دارين أخرين، وعمارة سكنية فضلاً عن اربع سيارات حديثة، وجميع تلك الاملاك وضعنا البد عليها.

معلومات من اهلها تفيد بأنهم قاموا بشراء

# جميع الأملاك مسجلة باسم

ألم تشارككم هيئة النزاهة موضوع التحقيقات الاولية؟

-في اليوم الخامس اتصلت انا شخصياً بالسيد رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي، وطلبت منه ان يتجاوز الروتين في هذه القضية لكونها كبيرة والمبلغ المختلس يزداد بعد كل تدقيق، فقبل ان تكتمل تحقيقات الامانة طلبت منه ان يرسل فريقاً من النزاهة يلتحق مع فريق الامانة ليعملا سوية حتى نقطع دابر المتشككين ، وكذلك تكون الصورة واضمحة للاعلام بعيداً عن اية مزايدات سياسية وشخصية ، ومن خلال ذلك العمل المشترك ألقينا القبض على اثنين من اخوتها، وكذلك زوج اختها الذي قام بتهريب المتهمة، وزوجته الى السليمانية ، وبالتنسيق مع حكومة اقليم كردستان ، استطعنا القاء القبض على شقيقها الذي سجلت جميع الاملاك باسمه وكذلك تم القاء القبض على شقيقتها نادية والان هم تحت طائلة التحقيق في هيئة النزاهة بعد ان تم جلبهم من الاقليم

نحن في الامانة قمنا باجراء كامل لتحقيقاتنا وصادقنا عليها، وتم ارسالها الى هيئة النزاهة، وكذلك ارسلنا المتهمين الذين عددهم (٢٣) الى الهيئة لتحقق ادارياً في القضية.

(٢٣) متهما في القضبة ×من هم المتهمون؟ -المحتجزون كالاتى: تسعة من المصرف وهم

الملاك الكلى له، والذي يعتبر متهما رئيسا او متواطئاً او مهملاً ادارياً وهذا ما سيحدده القضاء، وذلك لكونه وافق على صرف مبالغ كبيرة وبأسماء وهمية ومن غير اوامر ادارية ، فملاك المصرف تجاوز على كل شيء ، تجاوز حتى على السقف المحدد للصرف. ×ما اسم المصرف المتهم؟

-المصرف العقاري فرع / امانة بغداد، ويستخدم هذا المصرف للسلفة التشغيلية لرواتب الموظفين، اما المصرف المعنى بالمشاريع الاستثمارية فهو خارج الامانة وتابع ايضا لوزارة المالية وهو مصرف الرافدين، وقد جلبنا المصرف داخل الامانة من باب الحرص اولاً، والترشيق من عملية الذهاب والخروج تحت مبررات الرواتب والسلف وغيرها، وهو ايضاً تابع لوزارة المالية والذي يدهشني ان مديرة المصرف، اذا كان لديها صرف مبلغ قدره (٥٠) مليون دينار، كانت تتصل بمدير عام الدائرة الإدارية قبل صرفه ، فلماذا تم صرف مليار دينار من دون اجراءات او اتصالات.

وحتى عملية تجيير الصكوك تتم وفق آليه حسابية معروفة وهي كتابة الصك باسمه وبيده، فلماذا جاءت كتابة الصك للثلاثة بخط واحد، وفي نظام المصارف عندما تتم عملية صرف الصكوك يقوم امين الصندوق بختم الصك ويكتب اسمه ويقول تم الصرف من قبلي، لكن جميع الصكوك المزورة لم يكتب عليها اسم امين الصندوق الذي قام بصرفها ، وذلك لعدم اثبات التهمة على احد.

# شكوكنا بأنها مسنودة من جهات

«وبقية المتهمين؟ -مثلما ذكرنا تسعة من المصرف ، سبعة متهمين من اقارب المتهمة، والبقية من امانة بغداد وهم ملاك ما يسمى بالدورة المستندية بالاضافة الى مسؤوليهم المباشرين.  $\times$  ما الرقم الدقيق و الحقيقي للمبلغ المختلس

-عندما دققنا في البداية كتحقيق اولي تبين لنا ان المبلغ المختلس (١٧) ملياراً و(٣٨)

، خاصبة ان هناك تضارباً في الارقام المعلنة

مليون دينار عراقي، وعندما نظرنا الى حجم المبلغ الكبير، قلنا أن هناك احتمالين لتقييم الوضع مع هيئة النزاهة، فالمتهمة صحيح لديها شهادة بكالوريوس علوم اقتصادية وموظفة منذ عام ١٩٩٧ في الامانة العامة لكنها محاسدة بسبطة، فقلنا من غير المعقول ، والممكن ان تختلس هذا المبلغ الكبير لوحدها، فأما هي مسنودة من جهة متنفذة داخل الامانة، وأما متواطئة بشكل كامل مع المصرف، لذا حين تسحب تلك الاموال بالصكوك المزورة تحول الى حساب شخص أخر، ثم تنقل الى فرع أخر تابع للمصرف العقاري، هذه كانت مجرد افتراضات عقلية ، وعلى اثر ذلك ، تم اصدار او امر القاء قبض على جميع الموظفين في الدائرة الادارية مسؤولي الشعب والاقسام معاون مدير عام الدائرة الإدارية الحالي، مدير عام الإدارية والمالية ، المدققين ، مدير قسم الرقابة والتدقيق في امانة بغداد، والان هم في

×بعد مرور أكثر من شهر على اكتشاف الجريمة، اين وصلت نتائج التحقيقات ، وهل استعدتم جزءاً من المبالغ المختلسة؟ -الى يومنا هذا كانت التحقيقات كالاتي، فبعد اكمالنا التدقيقات النهائية للاعوام ٢٠٠٦ -۲۰۰۷-۲۰۰۸ وبإشبراف ديوان

الحجز تحت طائلة التحقيق.

الرقابة ، والرقابة الداخلية وإمانة بغداد والمفتش العام وكذلك اللجان التدقيقية تبين لنا ان المبلغ المختلس مقداره (١٢) ملياراً و (٥٨٣) مليون دينار عراقي. استعدنا ٩٥% من المبلغ المختلس

×ما سبب الفرق الذي قدره (٥) مليارات عن الرقم الاولى الذي ذكرتموه في بداية

-نعم، لأن التدقيق في البداية كان على عجالة

، وبعد التدقيق

المتأني من اللجان

المختصبة ظهر لنا

الرقم الحقيقي،

وأنا مستؤول عن

الذي يعادل بحدود

عشرة ملايين دولار

الاجــراءات التي

بالاشتراك مع هيئة

، بالاضسافة الى

البناية التجارية

الحديثة، وقامت

النزاهة بدهم احد

خلال العمل المشترك بيننا وبين هيئة النزاهة وبالتنسيق مع اقليم دقسة هسذا البرقم كردستان ، تمكنا من القاء القبض على اثنين او اكــثر، وسرعة من اخوتها ، وكذلك قامت بها الامانة زوج شقيقتها الذي قام النزاهة جعلتنا نضع بتهريبها وشقيقتها ايدينا على العقارات الثلاثة التي ذكرتها نادية ، علماً ان جميع املاكها مسجلة باسم احد والسيارات الاربع اشقائها

> البيوت في منطقة الغدير، والذي يعود لاحد اقارب المتهمة، وتم وضع اليد على مبلغ مليون و (١٠٠) الف دولار يعود للمتهمة. ومن معلومات اعترف بها اقرباؤها، استطعنا وضع اليد على مبلغ قدره (٥) ملايين دولار قامت المتهمة بتشعيله في احدى شركات الصيرفة، والعقارات مع المبالغ المذكورة تصل تقريباً الى حدود (١٢) ملياراً، وبالتالي أكثر من ٩٥٪ من المبالغ المختلسة تم وضع اليد عليها، من قبل الجهات

سيدان عدد من الموظفين ×هذا يعني أن المتهمة هي المستفيد ألو حيد من تلك الاموال ولم يشاركها او يسهم احد معها في الاختلاس، ما ذنب الـ (٢٣) الموجودين الآن في الحجز؟

كبير في الدائرة الادارية، مديرة المصرف وغيرهم، لكن عندما وضعنا اليد على جميع الاموال تقريباً، تبين لنا ان المسؤولة الاولى هي المتهمة زينة وساعدها في ذلك شقيقها وزوجها وشقيقتها ، ولا يوجد شخص غريب يشاركها المال المختلس، واذا افترضنا ان لها شركاء في الدائرة فكان من الطبيعي ان تقوم بتقسيم المبالغ على شركائها ولو بنسب معينة، وهذا الامر سيحدده ، ويبت به القضاء بالطبع، لكن المتأكدين منه نحن، هو ان الادانة ستشمل ايضاً عدداً من الموظفين سبواء كانوا في المصبرف او في الدائرة الادارية لامانة بغداد ، والسبب هو الاهمال الجسيم الذي تسبب بهدر المال العام. المصرف يتحمل جرءا من

- تقسماتنا الاولية كانت تتجه صوب الراي

الذي يقول بأن لها شركاء كباراً، كمسؤول

المسؤولية ×لكن هل من المعقول ان تقوم موظفة حسابات

لوحدها بتزوير الصكوك وتحريرها عبر اللجان المستندية والتدقيقية وتزوير الصكوك وتحريف المستندات وصرف المبالغ، لايعقل ان تكون لوحدها؟

-هنا ارید ان اوضح لکم امراً، ان هناك ثلاثة موظفين هم لجنة رسمية لتحرير الصكوك، ويجب ان يوقع عليه الثلاثة، وهم المفترض من يقوموا بتنظيم الصكوك وبدلاً من كتابة اسمائهم زورت على الصك ثلاثة اسماء وهمية، وعندما سألناهم اثناء التحقيق كان الحواب صمتهم فقط، هؤلاء سيتحملون المسؤولية ايضاً وكذلك محرر الصك يجب ان يسلم الصك الى الاسماء الوهمية باعتبارهم هم من يقومون بتسلم المبلغ، لكنه قام وسلمه الى المتهمة كما ورد من اقواله في التحقيق. علماً ان المتهمة ليست عضواً في اللجنة، ثم نأتى الى المصرف ، كيف قام بصرف اموال الصكوك باسماء وهمية ، ومن غير ارقام هويات، ولا اوامر ادارية صادرة من امانة

بغداد ومن دون مراعاة لسقف الصرف؟! فكل هؤ لاءسيحاسبون موظفون غير متورطين في القضية ×مجلس المحافظة يؤكد مسؤولية موظفين كبار داخسل الامانية مستسورطسين في القضية؟ - المجلس ليس جهة تحقيقية، المجلس يسمع ويتكلم بدعايات، نحن من نستطيع تقديم ذلك،

بداية اعلانها الى يومنا هذا، وقمنا بمواكبة سير الحقيقة من ألفها الى يائها، بجد وامانة ووضعنا ايدينا على ٩٥٪ من المال العام المختلس، لذا نقول: ان أي موظف كبير في الامانة وبما فيهم مدير عام الدائرة الادارية. غير متورطين في هذه القضية ، واذكر كلامي هذا من باب اليقين التام واللجنة التحقيقية التى قام بها مجلس الوزراء وصادق عليها دولة رئيس الوزراء لم تشر لامن قريب او بعيد الى أي مسؤول كبير في الامانة، لذا اقول للجميع ومن خلال (المدى): لا يوجد في دائرتنا من تورط في هذه القضية بما فيهم مدير عام الدائرة الادارية وحتى المعاون و مدراء الاقسام كذلك.

باعتبارنا من

وصسل واطلع

على الحقيقة، من

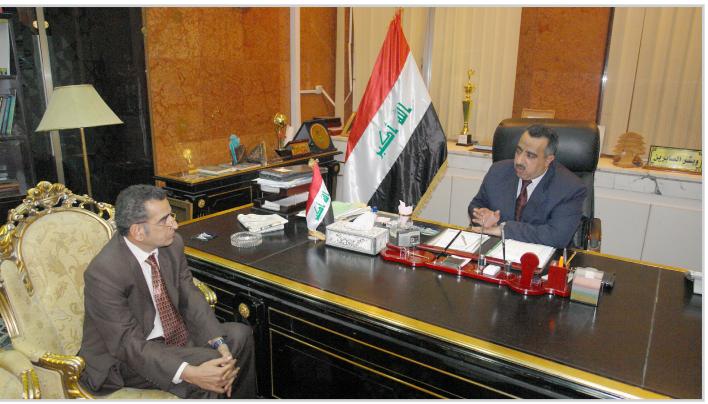
## كيف مرت المليارات اذا كانت هناك مطابقات؟

الإداري في الاقل؟ -نعم قد يتحملون مسؤولية ادارية كونهم مهملين وتسببوا باهدار المال العام ، وحتى مدير الرقابة كان من المفترض من خلال المطابقات الشهرية ان يكتشف الفروقات الحاصلة، ففي المطابقة الشهرية اذا ظهر دينار واحد كفرق يجب ان تجري عليه عملية تسوية ، فكيف مرت تلك المليارات اذا كانت هناك مطابقات شهرية دقيقة وحقيقية؟ وأنا برأيى الشخصى انه مجرد كشفنا للجريمة بالاضافة الى استعادتنا لأغلب المبالغ المختلفة يعد انجازاً كبيراً للوضع الجديد، فالاختلاس يحصل في كل الازمنة والامكنة وحتى في البلدان المتقدمة، ولكن ارجاع المال العام واحالة المتهمين للقضاء لينالوا جزاءهم العادل هي الحالة المثالية، وافضل من الحالات التي لاتكتشف الا بعد سنوات عديدة واحياناً تقيد ضد مجهول ويذهب المال وهناك حالات اختلاس حدثت وهرب المفسدون مع الاموال الى الخارج. ×هل اصدرتم او امر القاء قبض بحق المتهمة

-صىدرت اوامر القاء القبض للأنتربول وعملنا كل شيئ ونشرنا صورها على الانترنت ، وكذلك ارقام هويتها وجوازها، ونتمنى من المواطنين الذين تتوفر لديهم

×يعني الا يتحملون مسئؤولية الاهمال

من خلال الشرطة الدولية، وهل اكمل ملف استردادها؟



ضيف الخميس مع المحرر

المعلومة التي تخدمنا ان يزودونا بها للتمكن من القاء القبض عليها. ضغوطات لتغيير مسار التحقيق

ضيف الخميس Guest of Thursday

×هل تعرفون المكان الذي تقيم فيه الان

-هذا الموضوع غير مسموح لي التصريح به هل وجدناها أم لا، هذه الامور كلها فيها اتفاق مع الجهات بعدم التطرق لهذا الامر ، والمهم انُ التحقيقات تجري بشكل طبيعي، والامور تسير بالاتجاه الصحيح.

اما الذي يطرح في وسنائل الاعلام من معلومات معينة ، نتمنى عليهم ان يدعموا التحقيقات الجارية بالقضية في هيئة النزاهة بتلك المعلومات اذا كانت دقيقة، اما اذا كانت معلوماتهم غير دقيقة ، فهذا الامر يثير الارباك ويضلل الرأي العام. ويعد ارباكاً لمجريات التحقيق خاصة اذا كانت التصريحات من رجل مسؤول في الدولة، نعم الاعلام من حقه ان يدلى بدلوه ، وكذلك المواطن، ولكن المسؤول يجب ان يتوخى الدقة في التصريحات ، واؤكد لـ (المدي) ان التصريحات التي ادلى بها رئيس مجلس محافظة بغداد في الاعلام ، قد اسهمت مساهمة فعالة في هروب المتهمة، لأن النزاهة أكدت ان المتهمة كانت لغاية يوم ١٨ من الشهر الماضي موجودة في الاقليم وتحديداً في محافظة السليمانية ، لكن بعد التصريحات مباشرة اختفت نهائياً، علماً أننا في يوم ١٧ قمنا بالتنسيق مع سلطات الاقليم في مسألة القاء القبض عليها، ولكن التصريحات التي لا أظنها مقصودة حولت القضية الي موضوع رأي عام وولدت بعض الارباكات في عملنا، وللأسف كانت هناك محاولات غير شرعية لتغيير مسار التحقيق بشكل غير مهني، بالطبع ليس من هيئة النزاهة وانما من جهات خارجية من خلال تصريحات وضغوطات لتحويل القضية باتجاه غير مهني، بحيث ضيعوا علينا الكثير من الجهود وفوتوا علينا فرصة القاء القبض على المتهم الرئيس.

# عمال وهميون

×اثناء تدقيقكم لملفات ومستندات السنوات الماضية بشأن القضية هل عثرتم على قضايا فساد اخرى في هذه القضية؟

- الحقيقة عندما بدأنا التدقيق، طلبنا ان تدقق ليس مسألة الرواتب فقط، وانما ان يجري تدقيق جميع المبالغ المصروفة، ولكن للأمانة نقولها بأننا لم نعثر على اية قضية اخرى صغيرة او كبيرة يشوبها الفساد المالي ، وعمليات الاختلاس والفساد المالي قد تحدث خارج الدائرة، أي في تنفيذ المشاريع والعقود، فعندما يحدث الخطأ بتمويل مشبروع من شبركة الى شبركة اخبرى غير جيدة، فالشخص المخطئ يعد فاسداً بنصف المبلغ، وعندما تتغاضى عن مادة غير جيدة في مشروع معين وبمواصفات مخالفة لما موجود في العقد، مثال ذلك اذا كان الاتفاق سأن المادة ألمانية الصنع ، وما استورد هو صينى ، هذا قد يوفر للطرف المخالف ما قيمته (١٠) ملايين دولار وهذه الحالة تسمى سرقة، ونحن في الامانة حتى في مسألة تشغيل عمال النظافة هناك فساد واضح، من خلال تسجيل بعض الدوائر لعمال وهميين والاستفادة من الرواتب الممنوحة لهم، كل هذه الامور نتابعها وكشفنا العديد منها، وفى مسألة الرشاوى قمنا بإحالة اثنين من المدراء العامين الى هيئة النزاهة بعد أن تمت ادانتهم بهذه المسألة ، وأحلنا اكثر من (٦٠) موظفاً من الامانة الى الهيئة بسبب فساد مالى باموال كبيرة او صغيرة.

#### سرقة الرواتب ×هل تعتبر هذه القضية اول قضية اختلاس

تم اكتشافها في دائرتكم؟ -هناك قضية حدثت في بلدية الشعب وهي ليست اختلاسا باوراق مزورة وانما كانت لدينا لجنة تشعرف على تسلم الرواتب وتوزيعها ، والذي حدث بأنهم حين قاموا بتوزيع الرواتب، بقي منها مبلغ (٣٠) مليون دينار وهي رواتب لموظفين لم يتسلموها ، فتم ايداع المبلغ لدى احد الموظفين من اعضاء اللجنة ، فقام الموظف بسرقة المبلغ ولاذ بالفرار. ولم يباشر عمله في الدائرة، وتم اصدار اوامر القاء القبض بحقه وتم بالفعل القاء القبض عليه، وكذلك قمنا باسترجاع المبلغ المسروق وتمت احالته الى القضاء. الاختلاس بدأ منتصف عام ٢٠٠٨

-بدأت المتهمة بممارسة عمليات الاختلاس منذ منتصف شياط عام ٢٠٠٨، ومع ذلك نحن قمنا بالتدقيق منذ عام ٢٠٠٦، ولغاية عام ٢٠٠٩، ولم تنحصر تدقيقاتنا بالدائرة الاداريـة فقط، وانما شملت جميع دوائر الامانة في بغداد، لأن ما نريده هو القيام بكشف الحقائق عن ملفات الفساد ان وجدت ، لا ان يقوم غيرنا باكتشافها ، وحتى المالغ التى وضعنا اليد عليها جردناها اكثر من مرة، وكذلك الصكوك المزورة دققناها ، اكثر من مرة ، حتى نكون دقيقيين في ذكر المعلومة

×بالنسبة للمتهمة في اية سنة بدأت باختلاس

تكملة الحوار الاحد المقبل

والارقام امام الاعلام والرأي العام.